الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع إلى 60,8 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 29 سنتا في تداولات أمس الأول ليبلغ 60,82 دولارا مقابل 60,53 دولارا للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس. وفي الأسواق العالمية استقرت أسعار النفط أمس مدعومة بتراجع مخزونات الخام في الولايات المتحدة لكن الإنتاج الأميركي الذي يقترب سريعا من 10 ملايين برميل يوميا، وهو مستوى لا تتخطاه إلا السعودية وروسيا، حال دون تحقيق مكاسب. وسجلت العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 58,12 دولارا للبرميل، واستقرت كذلك عقود خام القياس العالمي برنت الذي سجل 64,56 دولارا للبرميل.

عبارة عن 10 خزانات لغازي البروبان والبيوتان.. ونفذته "جي إس" الكورية

مصفاة «الأحمدي» تدشن خزانات الغاز المسال بـ 156 مليون دينار

أحمد مغربي

دشنت شركة البترول الوطنية الكويتية أكبر مشاريعها لخزنات الغاز الشمالية في مصفاة ميناء الأحمدي بقيمة 156 مليون دينار والذي يعتبر واحدا ضمن سلسلة من المشاريع الاستراتيجية التي تنفذها الشركة ضمن خطتها الخمسية.

ويتضمن نطاق عمل المشروع تخزين وتبريد غازي البروبان والبيوتان من خلال بناء 10 خزانات، 5 منها للبيوتان، و5 للبروبان، على مساحة إجمالية 350 ألف متر مربع، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المرافق اللازمة لتشغيل تلك الخزانات مثل ضواغط التبريد (الكمبريسرات) ومحطات تعزيز الكهرباء وخطوط التصدير المتعلقة بالمشروع، في المقابل تمت إزالة 6 خزانات قديمة متهالكة حسب مخطط المشروع.

وبهذه المناسبة، قال نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء الأحمدي فهد الديحاني خلال مؤتمر صحافي عقدته إدارة المصفاة أمس، أن شركة «جي إس» الكورية للهندسة والإنشاءات قامت بتنفيذ المشروع وفق الخطة الزمنية الموضوعة ومن دون تأثير على عمليات الإنتاج داخل وحدات المصفاة المختلفة.

فهد الديحاني وعبدالله العجمي وناصر الشماع خلال المؤتمر الصحافي

الديحاني: تحديث رصيف التحميل الجديد لتحميل سفينتين في الوقت نفسه

وذكر أن مشروع الخزانات يعتبر جزءا من استراتيجية «مؤسسة البترول» الهادفة إلى تلبية الطلب المحلي والعالمي على الغاز، سواء للاستهلاك المنزلي أو لإنتاج الطاقة أو للاستخدامات الصناعية المختلفة.

ولفت إلى أن عدد ساعات العمل بلغ 11,8 مليون ساعة من دون وقوع أي حادث معيق للعمل، ما يشكل مصدر فخر لي للعاملين في المشروع.

وأوضح أن المشروع يهدف إلى زيادة السعة التخزينية للشركة لاستيعاب الزيادة المتوقعة للإنتاج من خط الغاز الرابع الذي يعمل الآن بكامل طاقته، إضافة إلى خط الغاز الخامس الذي قطع شوطا كبيرا في نسب تنفيذه.

وذكر الديحاني إلى أنه تم بناء 9 ضواغط (كمبريسرات) للتبريد، ومحطتين فرعيتين للكهرباء، ومركز للتحكم بالآلات الدقيقة.

وأشار إلى أن أهم ما يميز هذه الخزانات أنها بنيت بتقنية جديدة، فهي ذات جدار مزدوج لتتحمل الضغط العالي، وهي مقاومة للكوارث الطبيعية كالزلازل، ومعزولة حراريا بمواد عازلة تراعي ظروف المنتجات والجو على مدار العام.

وقال إنه تم تحديث رصيف التحميل الجديد في المرسى رقم 1 والمرسى رقم 2، ما سيمكننا من تحميل سفينتين في الوقت نفسه، كما يمكن تحميل السفن بالغاز والوقود في آن واحد، وبهذا تقلل فترة التحميل وانتظار السفن في الميناء، وبالتالي توفير ساعات العمل وخفض الكلفة.

وضمن هذا الإطار، قال الديحاني إنه تم تزويد الخزانات بتقنية المضخات العائمة داخل الخزانات بشكل يساعد في رفع معدل التحميل إلى 2 طن متري في الساعة.

وقال إن المشروع يتيح المجال لتحميل باخرتين للتصدير في الوقت نفسه، ما يدر أرباحا إضافية للشركة ويقلل من أي خسائر أو غرامات نتيجة التأخير في رسو الباخرة أو تحميلها، بالإضافة إلى أن المشروع يتضمن تقنية المضخات العائمة في داخل الخزانات التي من خلالها يمكن رفع معدل التحميل الى 2000 طن متري مكعب في الساعة وهذا أيضا يعطي جودة عالية للتحميل.

لقطة لأحد الخزانات الجديدة في حظيرة الخزانات الشمالية في مصفاة ميناء الأحمدي

جدير بالذكر ان مشروع خزانات الغاز المسال الشمالية يشمل أيضا وحدة تزويد مصنع غاز الشعيبة ومصنع أم العيش التابع لشركة ناقلات النفط الكويتية التي تزود السوق المحلي بغاز الطبخ المستخدم في المنازل، وأيضا وحدة تزويد شاحنات النقل للغاز المستخدم في المصانع.

من جهة أخرى، قال الديحاني إن عدد الخزانات يصل إلى 120 لتخزين الغاز والمشتقات مثل النافثا والديزل والكيروسين.

وحول كميات الغاز التي يتم تصديرها للخارج، قال انها تبلغ 7 آلاف طن يوميا لغاز البروبان و5 آلاف طن بيوتان، مشيرا إلى ان الكميات الإجمالية المصدرة شهريا تصل إلى 210 آلاف طن شهريا، بينما تبلغ كميات البيوتان 140 ألف طن شهريا، وذلك حسب كميات الغاز اللقيم القادمة من نفط الكويت.

نصدّر 7 آلاف طن يومياً من غاز البروبان.. و5 آلاف «بيوتان»

المشروع يستوعب مخرجات مصانع الغاز الخمسة في المصفاة

91٪ نسبة إنجاز «الوقود البيئي»

قال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة البترول الوطنية عبدالله فهاد العجمي إن نسبة الإنجاز في مشروع الوقود البيئي وصلت إلى 91٪، حيث إن الشركة تضع خطة لتشغيل مرافق المشروع تباعا، مشيرا إلى أن الشركة قامت بتشغيل الشبكة الكهربائية للمشروع، وخطوط مياه إطفاء الحرائق في ميناء عبدالله. وذكر أن عدد العمالة في المشروع حاليا وصل إلى 51 ألف عامل، وهو رقم غير مسبوق للعمل في مشروع تنموي، حيث يصل عدد العمالة في مواقع المشروع حاليا 41 ألفا.

وأوضح العجمي أن نسبة الإنجاز في مشروع خط الغاز الخامس تبلغ 62٪، متوقعا التشغيل التجاري في مارس 2019.

العجمي: المصفاة ستعالج 2,2 مليار قدم مكعبة من الغاز مستقبلاً

قال مدير مشاريع الغاز في مصفاة الأحمدي علي العجمي ان مصفاة الأحمدي تعالج يوميا 1,6 مليار قدم مكعبة من الغاز القادم من شركة نفط الكويت، مشيرا الى ان تلك الكميات سترتفع الى 2,2 مليار قدم مكعبة مع دخول خط الغاز الخامس الخدمة في شهر مارس 2019.

وذكر العجمي انه وبانتهاء مشروع خط الغاز الخامس لإنتاج غاز البترول المسال بطاقة استيعابية قدرها 805 ملايين قدم مكعبة قياسية يوميا، و106 آلاف برميل يوميا من المكثفات، وذلك لمعالجة الزيادة المستقبلية المتوقعة من الغازات والمكثفات الناتجة من حقول النفط والغاز، ومن ثم تحويلها إلى غازات مسالة للتصدير، وفصل كل من غازي «الميثان» و«الإيثان».

وقال إن إجمالي الخزانات المخصصة لتخزين الغاز المسال في المصفاة ارتفع إلى 16 خزانا، تشمل الخزانات الشمالية الجديدة، إضافة إلى 6 خزانات جنوبية قديمة.

19 محطة وقود جديدة

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء» أمس بعنوان «البترول» تحسم الجدل.. وتنفذ 19 محطة وقود جديدة، قال نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في شركة البترول الوطنية ناصر الشماع إن الشركة انتهت من ترسية مناقصة إنشاء 19 محطة وقود جديدة ضمن خطة تنشدها الشركة لإنشاء 100 محطة جديدة خلال السنوات الـ 5 المقبلة، مبينا ان المحطات الجديدة تهدف إلى خدمة المواطنين وإعطاء مرونة كبيرة في التزود بالوقود للعملاء.

وأشار إلى أن الشركة تهدف إلى إنشاء محطات جديدة في المناطق النائية بالشمال والجنوب، وذكر أن الشركة قامت بعمل محطات متنقلة وتم نقل 4 محطات للتسهيل على المواطنين والمقيمين.

نشاطات الأعمال سجلت تحسناً

«ميد»: النظرة المستقبلية الاقتصادية للكويت لا تخلو من المخاطر

محمود عيسى

يشهد الاقتصاد الكويتي نموا جيدا نسبيا، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي الحكومي وتحسين تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحكومية للفترة من 2015ـ 2020، وبالتالي من المتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نموا يتراوح بين 2,5 و3٪ في عام 2017 ويواصل ارتفاعه الى ما بين 3,5٪ إلى 4٪ في عامي 2018/ 2019.

وفي هذا السياق، قالت مجلة ميد إن معايير النمو الاقتصادي العام ليست ملفتة كما هو الحال بالنسبة للأداء غير النفطي الأخير، إذ أعاق قطاع الهيدروكربونات النمو الاقتصادي، وأدى انخفاض إنتاج النفط 6٪، تنفيذا لاتفاق منظمة أوبيك، إلى انخفاض الإنتاج بمقدار 131 ألف برميل يوميا ليصل إلى 2,7 مليون برميل يوميا.

توقعات بتسجيل القطاع غير النفطي نمواً بين 2,5 و3٪ في 2017

«المركز»: 3,9٪ نمو متوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت

وعلق رئيس قسم الأبحاث في شركة المركز المالي الكويتي، مانداغولاثور راغو على هذا الموضوع بالقول ان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تراجع بنحو 2,5٪ في عام 2017 نتيجة لتراجع إنتاج النفط، متوقعا ان يتعافى في 2018، مشيرا الى أن استقرار أسعار النفط من المتوقع أن يدعم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2018».

وأضاف: «إلى جانب ذلك، فإن التحول إلى موقف مالي أكثر دعما ينبغي أن يعزز بشكل متزايد النمو غير النفطي في 2018».

وأعرب راغو عن توقعاته بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بمعدل 3,9٪، في حين سينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي بمعدل 4,6٪ و3٪ على التوالي في 2018.

لكن رغم ذلك، قالت المجلة ان النظرة المستقبلية الاقتصادية لا تخلو من المخاطر، وفي هذا الإطار أشار بنك الكويت الوطني في مذكرة بحثية صدرت عنه مطلع ديسمبر الى أن النظرة المستقبلية المتعلقة بالنمو تعتمد على استمرار الالتزام بتنفيذ المشاريع وقدرة السلطات المعنية على المضي قدما في تنفيذ المشاريع رغم البيروقراطية وأحيانا الاعتراضات السياسية.

لكن على الجانب الآخر من المشهد تحدثت ميد عن مؤشرات إيجابية أخرى من شأنها تحسين الثقة بقطاع الأعمال في الكويت، فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يدعم الرقم القياسي للأراضي المنوحة في إطار برنامج الإسكان الحكومي في عام 2016 أنشطة البناء السكنية. وتظهر أرقام جديدة صادرة عن بنك الكويت الوطني أن إجمالي مبيعات العقارات قد نما بنسبة 46٪ على أساس سنوي في أكتوبر2017، وهو أعلى نمو شهري منذ يونيو 2014، ليصل إلى 216,9 مليون دينار. ويستند ذلك إلى عودة إحياء نشاط القطاع التجاري، فضلا عن زيادة مبيعات القطاع السكني.

من ناحية أخرى، تؤكد الحكومة التزامها ببرنامج الإنفاق الرأسمالي الطموح الوارد في خطة التنمية، والذي يركز على البنية التحتية والإسكان والطاقة والمياه، وسيتم تسليم بعض ما ذكر في البرنامج من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ارتفاع الائتمان مرهون بالنمو الاقتصادي خلال 2018

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن البنوك الكويتية تأمل أن تكون مشاريع الحكومة في 2018 كافية لإبقائها ماضية في تحقيق النمو، بعد أن حققت معدلات نمو ائتمانية تراوحت بين 6٪ و7٪ في عام 2017.

وقد مكنت خطط الإنفاق الحكومية بعض البنوك الكويتية من تعزيز محافظ قروضها، فضلا عن زيادة تعرضها للسوق الاستهلاكية، لتسجل نموا مزدوجا في محفظة الإقراض الشخصي في عام 2017.

واستشهدت «ميد» بما ذكرته وكالة موديز للتصنيف الائتماني من ان الإقراض الشخصي لا يزال مصدرا مستقرا لنمو الائتمان في الكويت، جنبا إلى جنب مع نمو الأعمال التجارية، الذي ارتفع خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 بمعدل سنوي 8٪ (إذا استثنينا المؤسسات المالية غير المصرفية من المعادلة). وهذا النمو يمثل واحدا من أعلى المستويات في التاريخ الحديث المتحدة.

وقالت المجلة إن إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية كما في أكتوبر الماضي بلغ 41,5 مليار دينار، بلغت حصة الودائع الحكومية منها 6,8 مليارات دينار مقابل ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 34,7 مليار دينار.

وأصدرت البنوك الكويتية ديونا ممتازة في الأسواق العالمية في عام 2017، وكذلك في السوق المحلية، حيث سعت لتعويض انخفاض نمو الودائع. ويرى محللون محليون ارتفاع الائتمان بما يتماشى مع النمو الاقتصادي في العام المقبل.

ويقول رئيس قسم الأبحاث في بنك الكويت الوطني نمر كنفاني «فيما يتعلق بالائتمان نتوقع نموا موازيا لتحسن الاقتصاد غير النفطي، الذي يتراوح في المتوسط بين 6٪ و7٪ في عام 2017، ليرتفع إلى ما بين 7 و8٪ في العام المقبل».

وقالت المجلة إن الربحية تبدو قوية بالنسبة لمعظم البنوك، وقد حقق بنك الكويت الوطني، الذي يستحوذ على ثلث إجمالي إقراض المصارف الكويتية تقريبا زيادة في صافي الدخل بنسبة 8,7٪ في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، ليصل إلى 219,9 مليون دينار.

وقد اتسع هامش صافي الفائدة لدى جميع البنوك الكويتية في عام 2017، حيث تحقق أفضل لدى البنوك التي لديها نسبة أعلى من قروض الشركات. وقد حظيت هذه التدفقات بدعم من تدخلات البنك المركزي. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل الخصم المستخدم في تسعير قروض التجزئة والشركات، ما أدى إلى ارتفاع هوامش صافي الفوائد لدى البنوك الكويتية.